

الرهانات الإستمولوجية والفلسفية للمنهج الكيفي: نحو أفاق جديدة لبحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية

د. نصر الدين لعباضي
جامعة الشارقة
الامارات العربية المتحدة.

ABSTRACT

The Epistemological and Philosophical Aspects of the Qualitative Method: towards a new Perspectives in Media and Communication Research in the Arab World.

We deal with certain problematic of communication using a specific methodology. This study suggests to reconsider the different approaches related to this methodology.

In order to reach a global methodology, the philosophical and epistemological foundations of the use of both quantitative and qualitative methods, must be explained and assessed. Furthermore, the study will help us to better understand the ambitions and the limitations of the current quantitative methods in media and communication research.

The paper proposes some analytical approaches to the qualitative method used in conducting media and communication research. It also highlights the drawbacks of representation, appropriation, and the use of new media in the Arab World.

Keywords:

Quantitative method, qualitative method, constructivism, positivism, Representation, appropriation, usage

مقدمة:

تحاول هذه المداخلة أن توجه التفكير في المنهج وليس بالمنهج. (الطيب بوعزة: 2008). فالمنهج يقوّل الفكر، ويوجه التفكير، ويلجّم جموحه بجملة من الإجراءات التي تتحكم في النظر لموضوع البحث.

وقد تبدو هذه المحاولة عسيرة ليس لأننا تعودنا على تجنب مُساءلة الترسّانة المنهجية التي نستخدمها في البحث، فحسب، بل لأنه من الصعب أن نشكك في التيارات الفلسفية والمعرفية التي أنبتت على أساسها هذه الترسّانة، والتي أطرت تفكيرنا، وحددت أطر مداركنا. هذا التعود، الذي يؤدي، بفعل الممارسة، إلى ترسيخ المعتقدات وليس تقديم معرفة علمية مضافة، يتحول إلى ما أسماه الفيلسوف الفرنسي غستون بشلار Gaston Bachelard بالعائق الابستمولوجي (بشار: 1999)، الذي يكمن في فعل المعرفة العلمية ذاته.

قد حاول العديد من الباحثين تشخيص وهن البحث العلمي في العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية في جملة من المظاهر منها، على سبيل المثال وليس الحصر: سطحيته وانطباعيته، واعتماده على النظريات الغربية الجاهزة و تبعيته الفكرية، وانفصامه عن الواقع المعيش أو عدم تمكنه من الإلمام العلمي بالظواهر الاجتماعية المعقدة في بلدنا. وقد ذهب بعضهم إلى الماداة بضرورة قيام مدرسة عربية في العلوم الاجتماعية. لكن القليل منهم رأى أن علة الوهن المذكور تكمن في المنهج المنتج للمعرفة. (حصّة لوتاه: 1985) وهذا ما نلاحظه في التخبط الذي تعاني منه بعض البحوث الإعلامية. وفي استثمار عدّة منهجية ثقيلة للوصول إلى نتائج متواضعة تكاد أن تقترب من الأفكار الشائعة Common sense

إذا، تحاول هذه المداخلة أن تطرح جملة من الأفكار والفرضيات المرتبطة بالمنهج في بحوث علوم الإعلام والاتصال، وتُساأل الرهانات المعرفية التي يطرحها المنهج الكيفي في علوم الإعلام والاتصال في المنطقة العربية، وبالتالي استجلاء الحدود المعرفية للمنهج الكمي المستخدم في بحوث الإعلام والاتصال.

إن هذه المداخلة لا تروم جلد الذات واستئناف البكائيات عن حال البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال في المنطقة العربية، بل تسعى إلى تقديم أرضية للنقاش العلمي حول أهمية المنهج الكيفي في استجلاء الظواهر المرتبطة بوسائل الإعلام والاتصال، خاصة الجديدة منها، أو ما درج على تسميته بالإعلام الجديد في المنطقة العربية.

إن هذا النقاش حول العلوم الاجتماعية الذي انطلق في الدول الغربية، والولايات المتحدة تحديداً، في الثلاثينيات من القرن الماضي، وتجاذبه رؤيتان: الرؤية التي تنطلق من أن المنهج الكمي يملك ما يؤهله علمياً ويجعله يحاكي العلوم الطبيعية، ويستطيع، بالتالي، أن يقدم حقائق علمية مستقاة من صلب الواقع والظواهر الاجتماعية، والرؤية التي تؤمن بأن المنهج الكيفي يغوص في دراسة الواقع ليقدم المعطيات الفريدة والتميزة. هذا النقاش لم يبرز، مع الأسف، في المنطقة العربية، وذلك لجملة من الأسباب، نذكر منها مايلي:

1. أكتفى جل الباحثين العرب بدراسة المنهج الكمي ومارسوه، والقليل منهم مارس البحث التجريبي في علوم الإعلام والاتصال.
2. لازال تدريس مناهج البحث في الجامعات العربية يستبعد، مع الأسف، المنهج الكيفي، وكذلك كتب المنهجية الخاصة بعلوم الإعلام والاتصال.
3. لقد وجد المنهج الوضعي المهيمن في البحوث العلمية الإعلامية في المنطقة العربية شرعيته في ظل استعراء "براديجم" Paradigm الحتميات: الحتمية التكنولوجية أو الحتمية الاجتماعية، التي تنطلق من حقائق وتفسيرات جاهزة لا تحتاج سوى إلى البحوث الكمية لقياس وجودها أو تمظهرها في الحياة الاجتماعية.

ليس غريباً أن يكون المنهج الكيفي قد سجل حضوره في بعض بحوث الاتصال، خاصة تلك المرتبطة بوسائل الاتصال الجديدة: الأنترنت، والهاتف الخليوي، وIpod، و DVD في هذه الدولة العربية أو تلك. لكنه حضور محتشم، لأن هذا المنهج ظل متأرجحاً في المنطقة العربية بين التجاهل، والاستصغار الذي يجرده من كل صفة علمية أو يضعه في الاتجاه المعارض أو المناهض للمنهج الكيفي.

حقيقة، إن هذه النظرة لم تختف نهائياً في العديد من الدول الغربية، بما فيها تلك التي تعيش عنفوان العودة لاستخدام المنهج الكيفي في العلوم الاجتماعية، مثل كندا، حيث مازال النقاش محتداً حول العديد من المحاور المرتبطة به، مثل: موضوعيته: (Jean pierre deslauriers: 1999، ص 7)، والمفاضلة بينه وبين المنهج الكمي: (Alvoros Pires: 1987، ص 87)، (A. P. Pires: 1982، ص 19)، وهشاشة أدوات قياسه، إلا أن محتوى النقاش وأهدافه قد تغيرت، خاصة بعد أن أنتهت الدراسات النظرية إلى التأكيد على أن البحوث الكمية لم تعد تكتفي بما تملكه من معطيات إحصائية، وذلك لأن المعالجة العميقة للمعطيات الكمية لا تتيحها العمليات الرياضية وحدها. وأن هناك وعياً بأن طبيعة البحث وإشكالياته تحدد نوع المقاربة المنهجية وأدوات البحث. ففي هذا المقام يمكن الإشارة إلى أن بعض الباحثين أصبحوا يستعينون، بالمقابلة المباشرة، والمجموعة البؤرية Focus Group، التي تقدم معلومات نوعية

عن الأشخاص ودوافع سلوكهم وأرائهم ومواقفهم لصياغة صحيفة الاستبيان حتى تغطي جميع جوانب البحث، أو يستخدمونها بعد أن يقوموا بتفريغ استمارات الاستبيان لتعميق دراسة وتحليل ما توصل إليه البحث الكمي. هذا ما تؤكدُه البحوث المعاصرة المتعلقة بالإعلان والتسويق، على سبيل المثال.

إذا، تحاول هذه المداخلة أن تجيب على التساؤل المركزي التالي: بعيدا عن الجدل العقيم حول التعارض بين المنهج الكمي أو الكيفي، ما هي الأهمية الفكرية، والقيمة المعرفية التي يمكن أن يقدمها المنهج الكيفي لعلوم الإعلام والاتصال في المنطقة العربية؟ وما هي الأفق المعرفية الجديدة التي يتيحها هذا المنهج لبحوث الإعلام والاتصال في البيئة الثقافية العربية؟

الأسس الاستمولوجية والفكرية للمنهج الكيفي.

إن الاختلاف بين المنهجين: الكمي والكيفي لا يكمن في الجانب الإجرائي فقط، الذي جعل المنهج الأول يسعى إلى تكميم معطيات البحث وبياناته والتعبير عنها إحصائيا، ودفع المنهج الثاني إلى محاولة استجلاء المعاني عبر تأويل المعطيات النوعية، بل يستند إلى أسس فكرية وفلسفية.

إن القول بأن البحث الكيفي يسمح بالاحاطة الشاملة بالظواهر ويغوص في عمق تحليل المعطيات الاجتماعية، والبحث الكمي يعد كشكل من التدقيق في سطح الحقائق الاجتماعية. (A. P. Pires: 1982، ص 19) يبدو غير كاف، وذلك لأن إدراك ماهية المنهج الكمي، الذي يُطلق عليه تسمية البحث الصلب أو الثقيل *hard methodology*، والمنهج النوعي الذي يسمى بالمنهج الخفيف *Soft methodology* يقتضي الاقتراب من الإطار الفلسفي الذي تشكل فيه هذان المنهجان.

تنطلق البحوث الكمية من النموذج التفسيري *Paradigm* الوضعي الذي يرى أن الحقيقة الاجتماعية لا توجد سوى في حالتها الملموسة والمستقلة عن كل رأي أو موقف، تنتظر أن تُستطلع وتُكتشف. ويُنظر إليها على أساس أنها ذات بُنية مغلقة تتشكل من عناصر قابلة للقياس (Alex Mucchielli: 2004) بينما تنطلق البحوث الكيفية من نموذج تفسيري *Paradigm* مغاير تجسده البنائية الاجتماعية.

لقد اكتسب هذا البراديجم هذا المسمى لأنه يسمح ببناء سياقات لوصف الظواهر وفهمها. فالبنائية الاجتماعية لا ترى الظواهر الاجتماعية والثقافية في حالتها المنجزة؛ أي الجاهزة وفي صيغتها النهائية، بل تراها في طور البناء والتشكل. فالناس يصنعون واقعهم الاجتماعي

انطلاقاً من تفاعلهم بين بعضهم البعض، ومعه. فإدراك هذا الواقع لا يتم بدون وجهات نظر الأشخاص الفاعلين، لذا لا بد من استجلاء تأويلهم لأوضاعهم والظواهر الاجتماعية.

إن الحقيقة العلمية التي تؤمن بها البحوث الكمية، لا وجود لها، في نظر البنائية الاجتماعية، حيث تعتبرها ضرباً من الوهم (C.berner: 1997، ص 89) لأن هذه الأخيرة لا تسلم بالحقيقة الجاهزة، بل تؤمن بالتأويل كمفتاح للفهم. فالتأويل يُعد، في آخر مطاف، نتيجة للتوافق بين التجربة الماضية وبنية التفكير، أي التجربة الحاضرة (Martine Arino: 2000)

وتعتقد أن المعرفة ليست فعلاً صرفاً يشترط التأمل في موضوع البحث، بل تعتبرها ثمرة التفاعل بين موضوع المعرفة، والذات العارفة. (Alex Mucchielli: 2004)

إذا، التباين في النظرة إلى الظواهر الاجتماعية لا يلخص الفروق القائمة بين البحوث الكمية والنوعية، إذ أنها تمتد إلى تمثّل المعرفة وأدوات تجسيدها، والتي تم تلخيصها في العناصر التالية: الموضوعية، وأدوات القياس، وغائية البحث، والعلاقة بين القيم والأحداث. (Pierrette 1992 : Massé ص -37 38)

تعتبر البحوث الكمية أن غايتها هي شرح الظواهر وتفسيرها واستجلاء القوانين التي تسمح بتوقعها أو التنبؤ بوقوعها. وهذه القوانين تصبح كونية، بصرف النظر عن المكان والزمان الذي تطبق فيه. بينما البحوث الكيفية تسعى إلى فهم الظواهر واستعراض أشكال استيعابها عبر عملية التأويل التي تحدثنا عنها أعلاه.

لقد استطاع النموذج الوضعي في العلوم الاجتماعية أن يرسخ تصوراً لموضوعية المعرفة يستند إلى المعطيات الإحصائية، وجعلها حكراً على البحوث الكمية، لأن صرامة المعالجة الكمية للبيانات والمعطيات تمنحها طابعاً موضوعياً، وتجعلها في منأى عن التلاعب بالبيانات وبعيدة عن ذاتية الباحث.

لقد أنبنى هذا التصور على فكرة أن الباحث في العلوم الاجتماعية يجب أن يحافظ على هامش تجاه موضوع بحثه، ولا يغمس في الأوضاع الملاحظة التي لا تمثل له أية أهمية. فموضوع البحث، من هذا المنظور ليس مسرحاً لأنشطته، بل يظل مجالاً لملاحظته فقط.

إذا مسألة الموضوعية تتوقف على مكانة الباحث و موقعه بالنسبة لموضوع البحث، أو نظرت له. فإذا كانت النظرة من الداخل، كما تفعل بعض البحوث الكيفية نجمت عنها أحكام ذاتية، وإذا كانت من خارج موضوع البحث، كما تفعل البحوث الكمية، فإنها تؤدي إلى نتائج موضوعية.

ويمكن أن نقرب من تجسيد هذه الفكرة في الصيغة اللغوية التي تستخدمها البحوث الاجتماعية. فالموضوعية تقتضي من الباحث عدم استخدام ضمير المخاطب في بحثه، بل يجب أن يَحْتَبِئَ وراء مسمى الباحث، كالقول أن الباحث سعى إلى كذا أو قام بكذا أو يهدف إلى... لأنه يُعتقد أن ضمير المخاطب يوحي بالذاتية. ألا يعد استخدام الضمير المتكلم في البحوث الكيفية برهانا على شفافية البحث ونوعا من مصارحة القارئ؟ ألا يوحي استخدام هذا الضمير بأن النتائج التي توصل إليها البحث هي عملية تأويلية لمعطيات قام بها الباحث الفلاني في السياق الفلاني، وأنها لا تدعي امتلاك الحقيقة العلمية المطلقة؛ أي أنها لا تضلل القارئ من خلال صيغ تعبيرية توحي بالموضوعية التي هي موضوع جدل ونقاش في البحوث الاجتماعية. رغم أن الكثير من الباحثين اقتنعوا بأن الموضوعية ليست مرادفا للحيد (Alvaro Pires: 1997، ص 23) لأن المعرفة العلمية توجهها المصلحة في المعرفة الذي يعبر عنها الشخص الذي ينتجها أو تنشدها المؤسسة المكلفة بالبحث. فهل يمكن، على سبيل المثال، الجزم بأن الدراسات التي تمولها هيئات أجنبية حول دور الإعلام الغربي في تجسيد الدبلوماسية الشعبية خالية من منفعة أو مصلحة يمكن أن يجنيها ممولها؟

وحتى أن البعض لا يرى للحيد موقعا في إعراب البحوث الاجتماعية، وفق ما ذهب إليه أسماء الفيلسوف الألماني كادامر الذي يرى أن الإقرار بالحيد هو إغفال للأفق التاريخي للباحث، والذي تلخصه فكرة أن للباحث أفقا تاريخيا يتواجد فيه ومن خلاله، يملئ عليه قراءة المعارف التي يتعامل معها.

كما تدل الموضوعية في المنهج الكمي على إمكانية الوصول إلى النتائج ذاتها إذ أعيد استخدام أدوات القياس ذاتها في البحث و بالطريقة ذاتها. فالموضوعية في هذه الحالة تكون وليدة أداة القياس. فهذه الأخيرة هي الحكم الفيصل بين موضوعية البحث وذاتيته.

لا يحصر المنهج الكيفي الموضوعية في الناحية الإجرائية، بل يدركها ضمن رؤية فكرية أعمق، ترى أن الموضوعية كمفهوم ليست سوى تعبيرا عن توافق اجتماعي، أي أن ما هو موضوعي يتناسب مع ما نتفق على اعتباره أنه كذلك في سياق معين. (Pierrette Massé: 1992، ص 37)، أي إمكانية أن يتغير هذا الاتفاق بتغيير السياقات.

لقد رسخت البحوث الاجتماعية، خاصة في علوم الإعلام والاتصال، فهما محددتا لأدوات القياس يؤكد استقلاليتها عما يجب أن نقيسه، مما يمنحها الدقة والعلمية.

لقد أنتقد العديد من الباحثين هذا الفهم معتبرين أن أدوات القياس ليست محايدة، حيث

أكد بعض علماء الاجتماع أن حيادها غير حقيقي: (Pierre Bourdieu, Jean--1983 , Claude Chamboredon, Jean-Claude (Passeron ص 53)

فأدوات القياس قد لا تعبر عن الواقع أو الظواهر الاجتماعية، بل يمكن أن تقوم بإنتاجها. فإذا كان البعض يعد صحيفة الاستبيان، أو عملية سبر الآراء، تقنية محايدة، لا تقوم سوى بالتعبير عن آراء المبحوثين ومواقفهم، فإن البعض يرى عكس ذلك، إذ يعتبر أنهما ينتجان أفكارا قد تكون غير موجودة في الواقع اليومي. (Bourdieu Pierre: 1973)

لن نكتفي بالتأكيد على ما ذهب إليه المتشيعون للمذهب الكيفي، والذين يرون أن الحياة الاجتماعية المعاصرة تزداد تعقدا، ولا يمكن فهمها وإدراكها بمجرد تكميمها. ويعتقدون أن الشخص هو معطى شديد التعقد، وبعض الجوانب في سلوكه وتصرفاته لا تقبل القياس. و أن الرغبة الملحة في قياس كل شيء وتكميمه قد تؤدي إلى نتائج متواضعة جدا، فالتفاصيل المنفردة والجزئيات الدالة قد تنفلت من قبضة التكميم دون أن تستثير الباحث.

لو حاولنا أن نتخلص من فهم القياس الذي رسخته البحوث الكمية يمكن أن نتسأل. هل القياس يؤدي إلى نتائج كمية فقط؟ بمعنى ألا تخضع البحوث الكيفية لأي شكل من أشكال القياس؟ ألا يستند القياس في البحوث الكمية إلى الأرقام والإحصائيات، بينما يتوسل القياس النوعي الألفاظ. (HOULE, G: 1982, ص 4)

يعتقد البعض أن القياس الكمي أو النوعي ليس معطى منفصلا بذاته ويوجد في فراغ، بل أنه جزء من البحث والتحليل، بصرف النظر عن كونه نوعيا أو كميًا. فكل قياس يُبنى على تفكير؛ أي يجب أن نفكر قبل أن نقيس لا أن نقيس قبل أن نفكر. (G. Bachelard : 1975 ص 214). إن الكثير من البحوث الكمية التي أضحت تعتمد اعتمادا شبه كلي على برامج الكمبيوتر جعلت العديد من العلاقات الترابطية بين العديد من المتغيرات تتناسل، إلى حد أن بعضها لم يخطر على بال الباحث، مما رشح القياس ليتولى التفكير في بعض جوانب البحث وليس العكس.

يعتقد أتباع المذهب الكيفي أن الواقع يرتبط، بهذا القدر أو ذاك، بفكرنا، ويرون أنه لا يمكن أن ننفصل عن ذاتنا ونقود بحثا منفصلا عن موقعنا في العالم. فقيمنا ومصالحنا تلون الطريقة التي ندرس بها الواقع ونناقشه (Pierrette Massé : 1992, ص 38). من هذا المنطلق تبدو عملية تحييد القيم في رؤية الأحداث أو الحكم عليها عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة.

إن متابعة ما ينشر من بحوث علمية في المنطقة العربية حول علوم الإعلام والاتصال تؤكد شبه غياب المنهج الكيفي.

إن التطور الرهيب في وسائل الاتصال الجديدة شرع استخدام مصطلح: وسائل الاتصال الجماعية الفردية Self Mass Media ، وأفرز اشغالات بحثية جديدة، وطرح مواضيع بحثية مستجدة تتمحور حول تمثل هذه الوسائل، و استملاكها، واستخدامها، مما عزز مكانة البحوث النوعية في حقل علوم الاتصال والإعلام في الدول الغربية. والمنتقيات العلمية حول قضايا الإعلام والاتصال، التي تعد حقلًا لعرض للتجارب في المقاربات المنهجية، ومنبها للممارسة حرية التفكير والنقد في الدول الغربية، مازالت منغلقة، في المنطقة العربية، على مقاربات المنهج الكمي، و اجترار أطروحات المدرسة النقدية، ومكتفية بهما، رغم تناولها لمواضيع جديدة من المفروض أن تعالج إشكاليات جديدة.

حتى لا تبدو هذه المداخلة مرافعة سطحية، إن لم تكن ساذجة، لصالح تكثيف استخدام المنهج الكيفي في بحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية التي بدأت تكنولوجيا الاتصال الحديثة تغلغل في نسيجها الاجتماعي والثقافي فإننا نستحضر بعض الفرضيات التي تصب في اتجاهين، الاتجاه الأول يحاول أن يشخص الحدود المعرفية للمنهج الكمي، في المنطقة العربية، ويستجلى رهانات تعميم نتائجه دون الإلمام بالظواهر الإعلامية والاتصالية التي يصير الكثير من الباحثين أنها تتسم بالخصوصية، وتنفلت عن النمطية المعممة في الفضاءات الاجتماعية والثقافية المختلفة. أما الاتجاه الثاني فإنه يصب في المسعى الرامي إلى الكشف عن الأهمية المعرفية للبحوث الكيفية في سعيها لفهم الفعل الإعلامي والاتصالي في المنطقة العربية ليس إنطلاقاً من التصورات الجاهزة و المبنية لظاهرة الاتصالية والإعلامية التي لا تتطلب سوى تزكية علمية لها في الواقع، بل انطلاقاً من البحث عن الدلالات التي يمنحها الأشخاص لهذه الأفعال و الظواهر الاتصالية عبر تأويل أفعالهم، ولغتهم، وإشاراتهم.

1. حدود النجاعة العلمية لأدوات القياس الكمي:

إن نقد البحوث الميدانية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، في الدول الغربية، التي تعتمد على صحيفة الاستبيان كأداة بحث، يتركز على محورين أساسين، وهما: الاعتماد على عينته لا تمثل مجتمع البحث ولا تعبر عن عدم تجانسه، وطبيعة الاستبيان. فالاستبيان لا يُنقد للأسئلة التي يتضمنها، والتي قد تكون موجهة أو مضللة فحسب، بل ينتقد، أيضاً، لاستبعاده بعض الأسئلة التي من الصعب إدراجها كلها في خانة السهو أو النسيان، لأن بعضها ينتمي إلى خانة المسكوت عنه أو غير المفكر فيه الذي يحيد عن الأنماط الاجتماعية المعيارية والتي اكتسبت قوة المرجعية الاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية.

ويوجه النقد لصحيفة الاستبيان في المجتمعات العربية لعدم مقدرتها على النفاذ إلى ما يفكر فيه المبحوثون أو المستجوبون أو ما يشعرون به. فأمام ضيق هامش حرية التعبير والتفكير يصعب على صحيفة الاستبيان أن تنتزع معلومات صادقة وكاملة ودقيقة من المبحوثين. فإجابتهم على بعض الأسئلة التي يتضمنها الاستبيان تكون محددة مسبقا بحالة الريبة أو الخوف من سيف الحجاج أو طمعا في ذهب المعتز كما يُقال. و المبحوثون الذين يجيبون على بعض أسئلة الاستبيان دون خوف من أن تصل آرائهم ومواقفهم إلى السلطات العمومية أو الجماعات الضاغطة، فإنهم يمارسون الرقابة الذاتية على ما يدلون به من إجابة نتيجة الإكراه الذي تمارسه الثقافة السائدة. فيتهربون من الإجابة الدقيقة بتقديم عبارات عامة تتماشى مع الآراء السائدة والمهيمنة (عبد الوهاب بوخونوفة: 2004)

لذا نعتقد أن النظرية الأكثر مقدرة على استجلاء ” ظاهرة الرأي العام “ في المنطقة العربية هي تلك المرتبطة، أكثر، بنظرية لولب الصمت (die schweigespirale) التي صاغتها عالمة الاجتماع الألمانية Elizabeth Noëlle-Neumann، في السنة 1974، والتي بفضلها قدمت توصيفا جديدا لظاهرة تشكيل الرأي العام. إذ ترى أن الفرد في المجتمعات الغربية يخشى العزلة، فيحاول أن يتبنى الآراء السائدة أو الرائجة التي يتقاسمها مع الغير. إن تبني الآراء في العديد من المجتمعات العربية لا ينبع من الخشية من العزلة فقط، بل ينجم، أيضا، عن الخوف من العقاب. فالفرد الذي يعاني من ضيق هامش حرية التعبير والتفكير في المجتمعات العربية ليس أمامه سوى أن يتظاهر بتبن الأفكار السائدة أو الانترزام بالصمت الذي يقبر رأيه الحقيقي. فليس أمام الرأي غير المجامل والخارج عن الإجماع المصطنع في المجتمع الذي يقدس أحادية الرأي، ويجرم الاختلاف في الفكر، سوى الاختفاء. لكن نظرية Agenda Setting حظيت باهتمام أكبر في المنطقة العربية، وشكلت موضوع بحوث كمية.

وفي الإطار ذاته يمكن الإشارة إلى أننا حاولنا مع طلبة الماجستير في الإعلام في كلية الاتصال بجامعة الشارقة، أن ندرس مشاهدة المسلسلات التركية في منطقة الخليج عبر مقاربتين مختلفتين: المقاربة الأولى تتمثل في البحث عن هذه الظاهرة من خارجها وذلك بتوظيف المنهج الكمي، أي الاستعانة بصحيفة الاستبيان، والمقاربة الثانية تتمثل في البحث عنها من داخلها من خلال استخدام الملاحظة بالمشاركة، وقد كانت نتائج البحثين مختلفتين إلى درجة يعتقد البعض أننا قمنا بالبحث عن عينتين مختلفتين، ومن بينات ثقافية مختلفة.

اعتمدت غالبية بحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية على تحليل المضمون ، ورسخته كأداة كمية لدراسة الخطاب الإعلامي. وحاولت أن تثبت أهميته انطلاقا من تكميم العناصر التي تشكله. وأن حاولت أن تبين نقائصه فإنها لا تنسبها إلى المنطق الذي يخضع له، بل للوسيلة التي تبثه.

حقيقة، لقد حاولت بعض البحوث العلمية أن تدرس الخطاب الإعلامي في المنطقة العربية، خاصة في دول المغرب العربي، من خلال الاستعانة بالمستوى النوعي لتحليل المضمون، لكنها اصطدمت، مع الأسف، بحدود التحليل البنيوي الذي يتعاطى مع الخطاب الإعلامي كنص منغلقة على ذاته ومكتفيا بما يتضمنه من دلالات، بمنأى عن المتلقي، الذي أصبح شريكا نشيطا في عملية إنتاج المعنى من نص الاتصال.

2. التوفير الكمي للمعلومات بأيسر السبل التقنية؟

لقد استخدمت البحوث الكمية لاستكشاف الظواهر المتعلقة بالاتصال والإعلام من خلال إبراز بعض المؤشرات الكمية: التكرار، المدة، المنطقة الجغرافية، وغيرها. إن هذه المعطيات الكمية الاستكشافية أصبحت في متناول أي مستخدم لشبكة الانترنت. فالعديد من المواقع والبوابات الالكترونية أصبحت بفضل محرركات البحث، وبرامج التجسس تبوح بعدد زوارها مع فرزهم: الأوفياء، ومن يزورونها لأول مرة، والمدة الزمنية التي استغرقها كل فرد في زيارتها، والمنطقة الجغرافية التي يتصل منها، أداة الإبحار في شبكة الانترنت التي يستخدمها. هذا ما يمكن أن ينجزه، على سبيل المثال، أصحاب البوابة العربية لعلوم الإعلام في رمشة عين. هكذا إذا، أضحت المواقع الالكترونية، والصحف الإلكترونية، ومحطات الإذاعة، والقنوات التلفزيونية التي تبث عبر شبكة الانترنت تملك نظرة عامة عن جمهورها ، وكذلك الأمر بالنسبة للمدونات الإلكترونية. وفي بعض الأحيان تنتفي حاجة هذه الوسائل الإعلامية لمعرفة عدد جمهورها طالما أنها تتحاور مع بعضهم وتتفاعل معهم. لذا يمكن القول أن المعرفة العمودية لجمهور وسائل الاتصال الحديثة يتطلب جهدا نوعيا لفهمه أكثر. ولا يمكن لهذا الجهد أن يحقق وعوده دون استخدام أدوات منهجية أكثر قربا من مكونات هذا الجمهور.

3. البحوث النوعية كمخرج علمي للحتميات

لقد ارتكزت البحوث العلمية حول وسائل الاتصال الحديثة على نموذجين تفسيريين Par-digs، النموذج الأول، ويتمثل في الحتمية التكنولوجية، والذي ينطلق من قناعة بأن قوة الترسانة التكنولوجية المتجددة والمتطورة هي وحدها المالكة لقوة التغيير في الواقع الاجتماعي. هذا بصرف النظر عن هذا التغيير أو بالأحرى النظرة له، فالنظرة التفاضلية للتكنولوجيا تهلل لهذا التغيير، وتراه رمزا لتقدم البشرية المزدهر، وعاملا لتجاوز عثراتها وإخفاقها في مجال الاتصال الديمقراطي والشامل الذي تتقاسمه البشرية. والنظرة التشارؤية التي ترى التكنولوجية مطية للهيمنة على الدول والشعوب المستضعفة، والسيطرة على الفرد، عبر وسائل المراقبة والتحكم، فتقتحم حياته الشخصية وتفكك علاقاته الاجتماعية. أما النموذج الثاني، ويتمثل في الحتمية الاجتماعية التي ترى أن البنى الاجتماعية هي التي

تتحكم في محتويات التكنولوجيا وأشكالها، أي أن القوى الاجتماعية المالكَة لوسائل الاعلام هي التي تحدد محتواها.

إن البحوث النوعية التي تتعمق في دراسة الاستخدام الاجتماعي لتكنولوجية الاتصال الحديثة لا تنطلق من النموذجين، لأنها لا تؤمن بأن ما هو تقني ويتمتع بديناميكية قوية، يوجد في حالته الكاملة و النهائية، كما أن البنى الاجتماعية ليست منتهية البناء. لعل هذه الحقيقة تنطبق أكثر على العديد من المجتمعات العربية التي تعرف حركية اجتماعية متواصلة لم تفض إلى صقل و ترصيف اجتماعي تتمايز فيه البنى الاجتماعية والسياسية، فالقوى الاجتماعية المتدافعة في الحياة اليومية، في المنطقة العربية، مازالت قيد الصياغة والتشكل.

كما أن المنطلقات الفلسفية للبحوث الكمية لا تسمح بالاعتقاد بوجود خط فاصل بين ما هو تقني وما هو اجتماعي، لأنهما يتفاعلان، باستمرار، في الحياة اليومية. بمعنى أن البعد الفكري للمنهج النوعي يسمح بالملاحظة الدقيقة لكيفية ولوج ما هو تقني في الحياة الاجتماعية، و لا يعطي الفرصة للأشخاص الذين يتعاملون مع وسائل الاتصال الحديثة بتشخيص ما هو تقني أو اجتماعي فقط، بل يسمح بإبراز تمثلهم لما هو تقني، والذي على أساسه يتضح استخدامهم له.

4. البحوث النوعية و تطور الفكر الإعلامي:

إن أدوات القياس تتطور وتتبدل وفق فهمنا للظاهرة التي يمكن قياسها. فمسألة مستمعي الإذاعة ومشاهدي التلفزيون، على سبيل المثال، كانت تفهم في النصف الثاني من القرن 20 على أساس أنهم مجموعة كبرى من الأفراد المتجانسين، يمكن التلاعب بهم والتأثير فيهم وفق ما تنص عليه نظرية الحقنة تحت الجلد، لذا اتجه البحث إلى قياس هذه الكتلة البشرية بشكل كمي، وفق منطق الحشد mass . اليوم تغير الفهم لمستمعي الإذاعة، وأضحى فعل الاستماع الإذاعي ومشاهدة التلفزيون فعلا فرديا يقوم به أفراد غير متجانسين، يتمتعون بعدة خصائص اجتماعية وديموغرافية، واقتصادية. وتدخلت الكثير من العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية لتعيد النظر في مفهوم تجانس مشاهدي التلفزيون في المجتمع الواحد والشريحة الاجتماعية الواحدة، و حتى الأسرة الواحدة. وبهذا تبدلت أدوات القياس التي تعالج هذه الظاهرة، و ارتبطت بتلك التي تعتمد عليها البحوث النوعية.

5. البحوث النوعية وفهم تغلغل وسائل الاتصال الجديدة في النسيج الاجتماعي.

نظرا للطابع الفردي لوسائل الإعلام الجديد التي مازالت تحتفظ بصفة الجماهيرية، أصبحت المقاربات المنهجية الكمية لدراستها تعجز عن القبض على خط التقاطع بين ما هو فردي و ما هو اجتماعي. كما أن التكميم يميل، في الغالب، إلى تفضيل ما هو جماعي على

حساب الفردي.

لقد ابتعدت الدراسات والبحوث عن وسائل الاتصال الحديثة، تدريجياً عن التأثير، في المجتمعات الغربية، لتتجه نحو الاستخدام الذي يحيلنا إلى نوع من تمثل الجمهور- المستعمل- لوسائل الإعلام الجديد.

يتضمن مفهوم الاستخدام، على الصعيد الاصطلاحي، معنيين أساسيين (Serge Proulx 2005، ص 8)، وهما: المعنى الأول يحيل إلى الممارسة الاجتماعية التي تجعلها الأقدمية والتكرار شيئاً مألوفاً وعادياً في ثقافة ما.

وبهذا فإنها تقترب من العادات والطقوس. أما المعنى الثاني فإنه يحيلنا إلى استعمال شيء ما سواء كان مادياً أو رمزياً لغايات خاصة. وهذا ما يدفع إلى التفكير في الاستخدام الاجتماعي للعدة التكنولوجية الذي يحفز على التفكير في دلالاته الثقافية المعقدة في الحياة اليومية. حتى نقترب من فهم تطور المقاربات النظرية المرتبطة بوسائل الإعلام واستخداماتها، يمكن التأكيد على ما ذهب إليه الباحث سارج برولكس في تأكيده على أن علم الاجتماع الإعلامي رحل أسئلته المعرفية، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، من مركزية الوسيلة الإعلامية؛ أي تأثيرها المركزي ذو الاتجاه الرأسي إلى مركزية المتلقي؛ أي ماذا يفعل المتلقي بوسائل الإعلام. هذا السؤال الذي نشط الكثير من البحوث الكمية التي تعددت في توحيد قائمة الحاجيات النفسية والنفوس- اجتماعية التي يسعى الجمهور إلى تلبيتها باستخدامه لوسائل الإعلام.

لعل النقد الذي يوجه إلى هذه الرؤية لا يكمن في تنميط الحاجيات وتوحيدها وتعميمها على كل السياقات الاجتماعية والثقافية، فحسب، بل في تناسل عدد الحاجيات التي تحتاجها مثل هذه البحوث الكمية للإجابة على السؤال الأساسي المذكور أعلاه.

رغم الثقل الإيديولوجي والتاريخي لمفهوم امتلاك تكنولوجية الاتصال الحديثة فإن البحوث النوعية بينت كيف أن هذا المفهوم يمكن أن يقدم قراءة ثالثة لهذه التكنولوجية بعيدة عن كونها ظاهرة تقنية اجتماعية، أو كدلالة لميزان قوى سياسي أو لتوظيف سياسي. قراءة تستند إلى استجلاء دلالات تكنولوجية الاتصال التي تتدخل في بناء الذات (Jouët: 2000) ، ص 500)

6. البحوث النوعية والصياغة المستأنفة لإشكاليات البحث وفرضياته.

إن الخطاب عن تكنولوجيات الاتصال في المنطقة العربية يتغذى من الكتابات النظرية التي أنضجتها السياقات الاجتماعية والثقافية المختلفة عن السياقات التي تميز المنطقة العربية. فرغم أن الاحصائيات الرسمية تؤكد تواضع البنى القاعدية لإستخدام تكنولوجية الاتصال الحديثة، ورغم ضيق الاستخدام الاجتماعي لبعض الوسائط التقنية الحديثة، مثل الانترنت، بتطبيقاتها المختلفة، فإننا نرُحَل ما توصل إليه الفكر الإعلامي عن ممارسات Web2 في الفضاءات الثقافية المختلفة و نتعاطى معه كإفراز مجتمعاتنا.

إن البحوث النوعية تستطيع أن تقتضي اثر العلاقات الديناميكية بين المحيط التقني والوسط الاجتماعي، وتستجلي أثر تمثلاتها لدى المستخدمين.

إن البحوث حول تكنولوجية الاتصال الحديثة في البيئة العربية أستطاعت أن تقدم بعض الحقائق العلمية المرتبطة بالغاية المرجوة من استخدام الانترنت، كالقول مثلا أن القسم الأكبر من مستخدمي الانترنت في المنطقة العربية يستخدم الانترنت بغرض الترفيه. لعل هذه الحقيقة تبدو مهمة للكثير من الباحثين والسلطات العمومية المسؤولة عن قطاع الاعلام والثقافة وللمستثمرين في مجال الإعلام الجديد، لكنها غير كافية من ناحية معرفية، خاصة وأن الترفيه يظل مفهوما إشكاليا، كما تؤكد ذلك بعض البحوث العلمية (جون ماري بيام: 1993، ص 48). فما المقصود بالترفيه بالضبط؟ هل يحتفظ بنفس الدلالات لدى مختلف الفئات الاجتماعية وفي مختلف المستويات الثقافية، وفي مختلف الأزمنة؟

هل أن الاستخدام المتكرر للانترنت بغية الترفيه أفضت إلى اتاحة الفعل الذي يؤدي إلى تجديد الممارسة الاجتماعية؟ وهل أن تمثل الانترنت هو الذي أدى إلى استغلال هذه الشبكة للترفيه أم أن الترفيه هو الذي أدى إلى تمثل شبكة الانترنت وتحكم في استخدامها الحالي والمستقبلي؟ يصعب الوصول إلى أجابة كافية على هذه الأسئلة في غياب البحوث النوعية. فهذه الأخيرة لا تفرض على الباحث صياغة إشكاليته وفرضياته والنزول إلى الميدان للتحري حول ملفوظاتها. إنها تملك بعض المرونة حيث تسمح للباحث بتعديل إشكاليته وإعادة صياغة فرضياته وفق تطور ملاحظاته ومعاينته لمجتمع البحث أثناء تفاعله مع الظاهرة المدروسة.

7. البحوث النوعية ومساءلة المعرفة المكتسبة عن وسائل الإعلام والاتصال في المنطقة العربية.

إن مقارنة المشاهدة التلفزيونية Audience التي اقترحها دفيد مورلي (D.Morley : 1992) (قد نقلت دراسة فعل المشاهدة كحالة فردية إلى حالة جماعية، أي إلى الأسرة - Hous hold باعتبارها وسطا نشيطا للممارسات الاجتماعية بشكل إطارا يتدخل في تأويل رسائل

التلفزيون، ويقدم مجموعة من العناصر للتفكير في العلاقات الاجتماعية، وطبعت الكثير من الدراسات حول مشاهدة التلفزيونية، لكن تأثيرها مازال محدودا في المنطقة العربية.

إن الخطاب عن أثر المسلسلات التركية في بعض القنوات التلفزيونية، الذي رغم أنه ينطلق من تأثيره السلبي المحتمل على الأسرة العربية والاسلامية، إلا أنه يتجنب ملاحظة فعل مشاهدة عمليا داخل الأسرة لوصفه، وبالتالي تأويله، ربما لأن هذه الأخيرة مازالت تشكل قلعة منيعة لحماية الحياة الخاصة وغير منفتحة على الدراسة والبحث، ورصد التفاعلات داخل نشاطها اليومي.

لقد انطلق هذا الخطاب من أن المشاهد سلبي ولا يملك سوى التأثير بما يعرض له في الشاشة الصغيرة، أو أنه محدد بالحمية الاجتماعية والثقافية التي تتحكم فيما يُشاهد. إن الحالتين تقدمان إجابات جاهزة، وكاملة لفعل مشاهدة التلفزيونية. ولا يمنح الاستبيان الموجه إلى الأشخاص كمشاهدين منفردين، في كثير من الحالات، سوى مشروعية لهذه الإجابات.

قد يتبادر إلى ذهن البعض أن فلسفة المذهب الكيفي تقوم على الفعل، سواء الموجه بوعي وبعضوية، ويستبعد إكراهات البنى الاجتماعية وهيمنتها على الأفعال وتصرفات الأفراد. لكن أليس استبعاد الأسرة في دراسة مشاهدة التلفزيونية في البحوث الكمية، والاحتكام إلى ما يصرح به الفرد، وليس إلى ما يفعله في أثناء المشاهدة هو شكل من استبعاد البنى الاجتماعية وتأثيرها العملي أثناء فعل المشاهدة.

يذكر أحد الأساتذة التونسيين، الشاذلي الفتوري، أنه كان يتجول بسيارته في منطقة جربة، فرأى راعيا للغنم وبيده مذياع، فترجل ليسأله، وفي ذهنه الصورة الجاهزة عن تعميم التلفزيون في المناطق الريفية وعلى الفلاحيين وما تناسل منها من أفكار عن دور الإذاعة في التنمية الوطنية، فقال له: ماذا تستمتع في هذا الجهاز، فرد الراجعي قائلا: الأغاني البدوية. ثم سأله مرة ثانية: أتعرف من يحكم تونس؟ فرد الراجعي على الفور: إنه الباي! ثم قال له هل تسمع بالحبيب بورقيبة؟ فرد الراجعي قائلا: بلى إنه زعيم سياسي! (نصر الدين عياضي: 1991، ص 163). لقد وجه السؤال للراجعي في سنة 1963، والباي قد أزيح من العرش في 1956. ولا أحد يعتقد أن الإذاعة التونسية كانت شحيحة في ذكر اسم أول رئيس للجمهورية التونسية: الحبيب بورقيبة. فهل كان باستطاعة التحليل الكمي لمضمون برامج الإذاعة التونسية في ذلك الوقت أن يميظ اللثام عن هذه الحقيقة؟

إن البحوث الكمية القليلة التي أجريت حول دور التلفزيون في تحديد النسل في المناطق

الصحراوية بالجزائر، توصلت إلى بعض النتائج الجزئية التي تبين أن تأثيره كان متواضعا جدا، رغم تزايد إقبال النساء على مشاهدة مختلف برامجها. لقد حصرت سبب ذلك في لغة الخطاب التلفزيوني ذات الطابع النخبوي الذي ليس في متناول المرأة الصحراوية. فلو أن البحث حول هذا الموضوع تخطى عن هاجس التكميم، ووظف مجموعة من الأدوات التي يستعين بها البحث الكيفي، مثل: المقابلة المباشرة، المجموعة البؤرية، والملاحظة بالمشاركة، والبورتري الإثنوغرافي، وحكاية حياة أو سرد ممارسة، وغيرها من الأدوات. فكيف تكون النتائج؟ وما علاقتها بالمعتقدات الدينية والاجتماعية؟ وما هي درجة الثقة في برامج التلفزيون الجزائري لدى المشاهدات؟ وما هي المؤثرات على فعل المشاهدة داخل الأسرة الجزائرية؟ وما هو تمثيل المرأة الصحراوية للتلفزيون؟

أخيرا، إن الإضافات النوعية التي تقدمها البحوث العلمية الإعلامية في المنطقة العربية لا تتحقق بدون أن نغير طموحنا العلمي، ونسعى إلى تطوير قدراتنا في مجال تأويل الظواهر والسلوك بدل الزعم بأننا نصل إلى الحقيقة العلمية المطلقة من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية. إن التأويل ينبع من الإقرار بأنه من الصعوبة بمكان فهم موضوع ثقافي بدون الرجوع إلى النشاط الإنساني الذي كان وراء ميلاده. فالإعلام الجديد ليس أداة تقنية فحسب. إنه ممارسة اجتماعية وثقافية لا تبوح بكل دلالاتها من خلال تصور الباحث لها بعيد عن رؤية مستخدميها التي يصعب القول أنها نمطية وعامة وتتجاوز سياقات الاستخدام المتغيرة. ومن الصعوبة بمكان أن نستخلص بعض المعارف العلمية عنها بدون إدراك المعنى الذي يعطيه لها ممارسوها.

يبدو أن هذا المنطلق لدراسة الظواهر الإعلامية والاتصالية في المنطقة العربية يظل صالحا حتى وأن تزايد اتباع ما بعد الحداثة الذين ينعنون موت المعنى.

المراجع والاحالات:

1. للتأكيد على هذا التخبط نورد ما ذكرته الباحثة: نهود القادري عيسى في تحليلها لعينة من البحوث عن المرأة والإعلام، بأن بعضها يعاني من خلل وعدم اتساق بين بدايته ونهايته! أنظر:
نهود القادري عيسى (إعداد) (2008): قراءة تحليلية في عينة من بحوث المرأة والإعلام، برنامج تمكين المرأة، مؤسسة الحريري، البنك الدولي، ص 90
2. يمكن الإشارة إلى أنه من ضمن 20 بحث قدم إلى الندوة العلمية حول ثقافة الانترنت وأثرها على الشباب، التي نظمتها جامعة الشارقة بالتعاون مع المنتدى الاسلامي، ودائرة الثقافة

والإعلام، والتي عقدت بالشارقة في أبريل 2006 يوجد بحث واحد استخدم المنهج الإثنوغرافي في دراسة لغة حجات الدردشة.

3. للدلالة على هذه العودة يمكن الإشارة إلى تأسيس جمعية الدراسات النوعية من قبل الأساتذة والباحثين الكنديين في السنة 1995

4. (نقلا عن حصّة لوتاه (2005): إشكاليات مناهج البحوث العربية، صحيفة البيان، الامارات الصادرة يوم 04 سبتمبر

5. أكدت الباحثة: نهود القادري عيسى في تحليلها لعينة من البحوث عن المرأة والإعلام، أن بحوث تحليل المحتوى قد تجاوزت 43% من مجمل البحوث المدروسة: أنظر: نهود القادري عيسى (إعداد) (2008): قراءة تحليلية في عينة من بحوث المرأة والإعلام، برنامج تمكين المرأة، مؤسسة الحريري، البنك الدولي، ص 90

6. (بفضل أداة (Google Trends) التي اخترعها موقع غوغل لمساعدة أصحاب المواقع في معرفة مستخدمي مواقعهم وتحسين أدائه، أستطاعت صحيفة إيلاف الإلكترونية على سبيل المثال، من الاطلاع بنوع من التفاصيل عن مستخدميها. بلدانهم وقت الاطلاع على الموقع، أنظر:

خلف علي خلف: صيغ مختلفة للبحث عن إيلاف غطت الدول العربية، صحيفة إيلاف الإلكترونية على موقع: <http://www.elaph.com/Web/AkhbarKhasa/2008/12/391307.htm>

تاريخ الإطلاع 16 ديسمبر 2008

7. حول هذه النقطة يمكن أن نشير إلى بعض الدراسات القليلة التي انطلقت من هذه الرؤية، نذكر منها:

- رضوان بوجمعة: أشكال الاتصال التقليدية في منطقة القبائل: محاولة لتحليل أنثروبولوجي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007

Abderrahmane Ezzari (1998) : Approche ethnographique de la r - ception directe par satellite des télévisions transnationales en milieu familial marocain, PHD en communication, Faculté des arts et des sciences, Université Laval, Canada, décembre

Asma Ellefi (2005) : Télé-réalité et modes de réception, Etude ethn - graphique de la réception de l'émission Star Academy dans la région de Gafsa, Master en Sciences de l'Information et de la Communic - tion, Institut de Presse et des Sciences de l'information, Tunisie, juin

البيليوغرافيا

(1) باللغة العربية

الطيب بوعزة (2008): المنهج و أوهام العقل، رؤية نقدية، الملحق الثقافي، صحيفة الخليج، 10 مايو

حصّة لوتاه (2005): إشكاليات مناهج البحوث العربية، صحيفة البيان الإماراتية، 9 أبريل

جون ماري بيام (1993): التلفزيون كما نتحدث عنه، ترجمة نصر الدين لعياضي، دار عيون المقالات، المملكة المغربية، (104 ص)

عبد الوهاب بوخنوفة (2004): استطلاعات الرأي في الجزائر: مشكلة تقنيات أم مسألة حريات وذهنيات، المجلة الجزائرية للاتصال، عدد 18، جانفي- جوان (22-37)
نصر الدين لعياضي (1991): مساءلة الإعلام، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، (223 ص)

Alex Mucchielli (2004) : Le développement des méthodes qualitatives et l'approche constructiviste des phénomènes humaines. in <http://www.recherche-qualitative.qc.ca/Actes%20ARQ/texte%20Muchielli%20actes.pdf>.
Consulté le 10-11-2008

Alvaro Pires (1997): De quelques enjeux épistémologiques d'une méthodologie générale pour les sciences sociales", in http://classiques.uqac.ca/contemporains/pires_alvaro/quelques_enjeux_epistem_sc_soc/enjeux_episte_sc_soc.pdf.
Consulté le 10-11-2008

Alvoros Pires) 1987 (: deux thèses erronées sur les lettres et les chiffres, Cahiers de recherche sociologique, vol. 5, no 2, automne (147 pages)

Alvoros Pires) 1982 (: "La méthode qualitative en Amérique du Nord : un débat manqué (1918-1960)", Sociologie et Sociétés, vol. 14, no 1- (245 pages)

Berner, C (1997): L'herméneutique et le problème de la vérité. Dans R. Quilliot (Dir.). La Vérité ,Paris : Ellipses (365 pages)

Bourdieu Pierre, Jean-Claude Chamboredon, Jean-Claude Passeron, le métier de sociologue, paris, mouton, 1983 (357 pages)

Bourdieu Pierre (1973) : L'opinion publique n'existe pas. Les temps modernes, N 318, janvier – (Page 292-309)

Gaston Bachelard) 1975 (.La formation de l'esprit scientifique. Co – tribution à une psychanalyse de la connaissance objective. Paris, L – brairie philosophique Vrin. (257 pages)

Houle G. (1982): La sociologie : une question de méthode. Sociologie et sociétés, vol. 14, no 1 (40-52)

Jean pierre des lauriers) 1999 (: La recherche qualitative. le cadavre est il sorti du placard ? in http://www.recherche-qualitative.qc.ca/Textes_PDF/20Deslaurier.pdf consulté le 10-11-2008

Jouet Jarsiane (2000) : retour critique sur la sociologie des usages, Revue Réseaux, Volume 18/ 1000 (Page.487-521)

Martine Arino) 2004 (: Analyse qualitative, Analyse comprehensive et analyse sémiotique, quel lien? In http://www.analisiqualitativa.com/magma/0000/article_04.htm, consulté le 10-11-2008

Pierrette Massé, Bernard Vallé (1992): Méthodes de collecte et d'analyse de données en communication, Canada, ed Presse de l'université de Québec (253 pages)

Serge Proulx (2005) : Penser les usages des technologies de l'information et de la communication, aujourd'hui : enjeux – modèles – tendances in Lise Vieira et Nathalie Pinède : Enjeux et usages des TIC : aspects sociaux et culturels, Tome 1, Presses universitaires de Bordeaux, 353 Pages